BiC Bank Information Center

مشاركة القطاع الخاص بالاستثمار في القطاع المائي:

دور المؤسسات المالية الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

هل تعلم أن...؟

- **منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعتبر أكثر مناطق العالم معاناة من ندرة توفر المياه. وفي الوقت الحاضر، يعاني حوالي 44 مليون شخص من سكان المنطقة، والذين يعيش غالبيتهم في المناطق الريفية، من عدم توفر المياه النقية.** ويشكل التزايد السكاني مع إستمرار انخفاض مصادر المياه النقية واحدا من أكبر التحديات التي تواجه المنطقة، حيث يتوقع الخبراء انخفاض معدلات توفر المياه للفرد الواحد، والتي تعتبر حاليا الأقل في العالم، إلى حوالي النصف مع حلول العام 2050م.

- **15% - أي ما يقارب 900 مليون دولار أمريكي – من قروض البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تم تخصيصها، خلال الخمسة أعوام الماضية، لمشاريع المياه والصرف الصحي.** وقد كان الهدف الرئيسي والمعلن للبنك من هذه القروض هو تحسين جودة الخدمات المائية، وإعادة تأهيل البنى المائية التحتية، ومواجهة المشاكل المرتبطة بندرة توفر المياه. وقد تم في الفترة ذاتها توجيه الجزء الأكبر من قروض البنك الدولي المقدمة لدعم قطاع المياه لتمويل – وعلى وجه الخصوص – مشاريع توفير المياه.

- **البنك الدولي قام ومن خلال القروض المقدمة لدعم المشاريع والسياسات التنموية بتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور أكبر للاستثمار في مجال توفير المشاريع المائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.** حيث يقوم البنك الدولي في اليمن حاليا، وعلى سبيل المثال، بتمويل مشروع دعم مبادرة "خلق فرص جديدة لتوسيع مساهمة القطاع الخاص" في مشاريع المياه في المناطق الحضرية وتبلغ قيمة مساهمة البنك في هذا المشروع 130 مليون دولار أمريكي. إن إسهام القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع المائية من خلال الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص أدى إلى تحول هذا الموضوع إلى قضية جدل كبيرة في العديد من بلدان المنطقة، وذلك نظرا لما أسفر عنه في معظم الأوقات من ارتفاع أسعار المياه وتدني إمكانية الحصول عليها بالنسبة للفقراء.

- **مجموعة البنك الدولي تدعم وبشدة مشاركة القطاع الخاص للاستثمار في القطاع المائي في كل من مصر، وغزة، والمغرب، والأردن، واليمن، ولبنان و تونس.** وفي المغرب على سبيل المثال، وقع البنك الدولي مؤخرا مع الحكومة المغربية على برنامج إقراضي لمدة أربع سنوات

لتطوير سياسات تنموية بهدف إعادة هيكلة القطاع المائي للبلاد بصورة واسعة. ويتوقع أن تحد هذه الإصلاحات من حجم الدعم الحكومي المقدم لقطاع المياه، والانتقال نحو نظام يسمح باسترداد النفقات ويتم تمويله من خلال أسعار أعلى.

- **البنك الدولي يقوم حاليا بتنفيذ مشروع تجريبي من خلال تركيب عدادات مياه مسبقة الدفع في مناطق بلدية محددة في فلسطين "لتحسين عملية تحصيل مستحقات الاستهلاك محليا وتحسين عملية استرداد النفقات".** يخضع نظام العدادات المسبقة الدفع لجدال شديد في أنحاء متعددة من العالم لما لها عادة من آثار سلبية على الفقراء من الناس. وتحظى هذه القضية باهتمام خاص في فلسطين، والتي يوجد فيها واحدة من أدنى معدلات توفر المياه على مستوى الفرد في العالم. مشروع آخر من مشاريع البنك الدولي التي يتم حاليا تنفيذها في غزة يدعم قيام "مساهمة متجددة وفاعلة للقطاع الخاص لإدارة وتشغيل وصيانة مشاريع توفير المياه ومعالجة المياه العادمة".

- **مؤسسة التمويل الدولية، وهي ذراع مجموعة البنك الدولي المعنية بإقراض القطاع الخاص، تسعى "لدعم برامج الخصخصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" في مجال معالجة المياه.** تلعب مؤسسة التمويل الدولية دورا استشاريا لمساعدة الحكومات في تسهيل استثمار القطاع الخاص في القطاعات المائية لهذه البلدان، وتقوم المؤسسة أيضا بتقديم التمويل المباشر لموفري الخدمات المائية من القطاع الخاص. ففي سبتمبر 2007م، وافقت مؤسسة التمويل الدولية على استثمار 20 مليون دولار أمريكي في شركة متيتو، وهي شركة تعمل في أماكن عدة في المنطقة وتسعى "للتوسع نحو توفير خدمات ومشاريع مائية والاستفادة من إمكانية خصخصة مرافق المياه العامة".

- **البنك الأوروبي للاستثمار، والذي تفوق على البنك الدولي كأكبر ممول للقطاع العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يدعم أيضا مشاركة القطاع الخاص للاستثمار بشكل أكبر في القطاع المائي.** ففي الخمس السنوات الماضية فقط، استثمر البنك الأوروبي للاستثمار ما يقارب من مليار يورو تذهب بشكل رئيسي لتمويل مشاريع مائية ينفذها القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد ورد عن مدير البنك الأوروبي للاستثمار لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قوله بأن "إدارة الموارد المائية ... تعتبر مطلبا أساسيا لتحقيق تنمية مستدامة ... إن خلق بيئة مساعدة لقيام استثمارات للقطاع الخاص تعد ضرورية ولها علاقة على وجه الخصوص بدول البحر الأبيض المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

مركز معلومات البنك هو هيئة مستقلة، غير هادفة للربح وغير حكومية، تعمل من أجل حماية الحقوق ودعم قيم المشاركة والشفافية و المساءلة العامة في إدارة وعمل المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية وصندوق النقد الدولي. يتعاون المركز مع مؤسسات المجتمع المدني في البلدان النامية والانتقالية للتأثير على سياسات وأساليب اتخاذ القرار في البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى من أجل دعم العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئة

لمعرفة المزيد حول برنامج مركز معلومات البنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت: www.bicusa.org/arabic